

أكبر بكثير من أي وقت مضى".
وأكد فيت التزام اللجنة الدولية للصليب الأحمر واستمرارها في الاستجابة لاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد بأسلوب محايد وغير متحيز واستعدادها للعمل كوسيط حيادي عندما يطلب أطراف النزاع منها ذلك.
يذكر أن للسيد الكسيندر فيت يمتلك خبرة 20 عاماً في العمل الإنساني وقد كان قبل مجيئه لليمن يشغل نائب رئيس الصليب الأحمر في الصومال.

عينت اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد الكسيندر فيت -بلجيكي الجنسية- رئيساً لبعثتها في اليمن خلفاً لـنطوان غراند بعد عام من بدء مهامه..
وقد صرح السيد فيت بالقول: "أعرف أنني قد تقلدت هذا المنصب في وقت عصيب تمر به اليمن، حيث عانى اليمنيون على مدى عام كامل وباتت الاحتياجات الإنسانية

الميثاق

82% نسبة تراجع موارد الدولة

أكدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن العملة الوطنية "الريال" فقدت في حدود 16,3 - 25,6% من قيمتها، وتآكلت الدخول الحقيقية للأفراد ومعيشتهم بنحو ذلك.. وأوضحت في تقرير "المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن" لشهر أبريل، أن البنك المركزي اليمني استخدم كل ما لديه من أدوات السياسة النقدية وغير النقدية بما فيها رصيده من المصادقية التي تتمتع بها قيادة البنك، فضلاً عن اتخاذ إجراءات استثنائية للحيلولة دون حدوث تقلبات عنيفة في سوق الصرف الأجنبي، لافتة إلى أن الأجواء التشاؤمية للآزمات التي يعيشها اليمن بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية أثقت بظلالها على الوضع النقدي.

من إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية تم سحبها رغم تخفيض سعر الفائدة

35,5%

نسبة تصاعد التضخم عام 2015

30%

مليار دولار خسائر احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي عام 2015

2,6

5,8

مليار دولار حجم الفجوة التمويلية في الموازنة العامة للدولة للعام الحالي

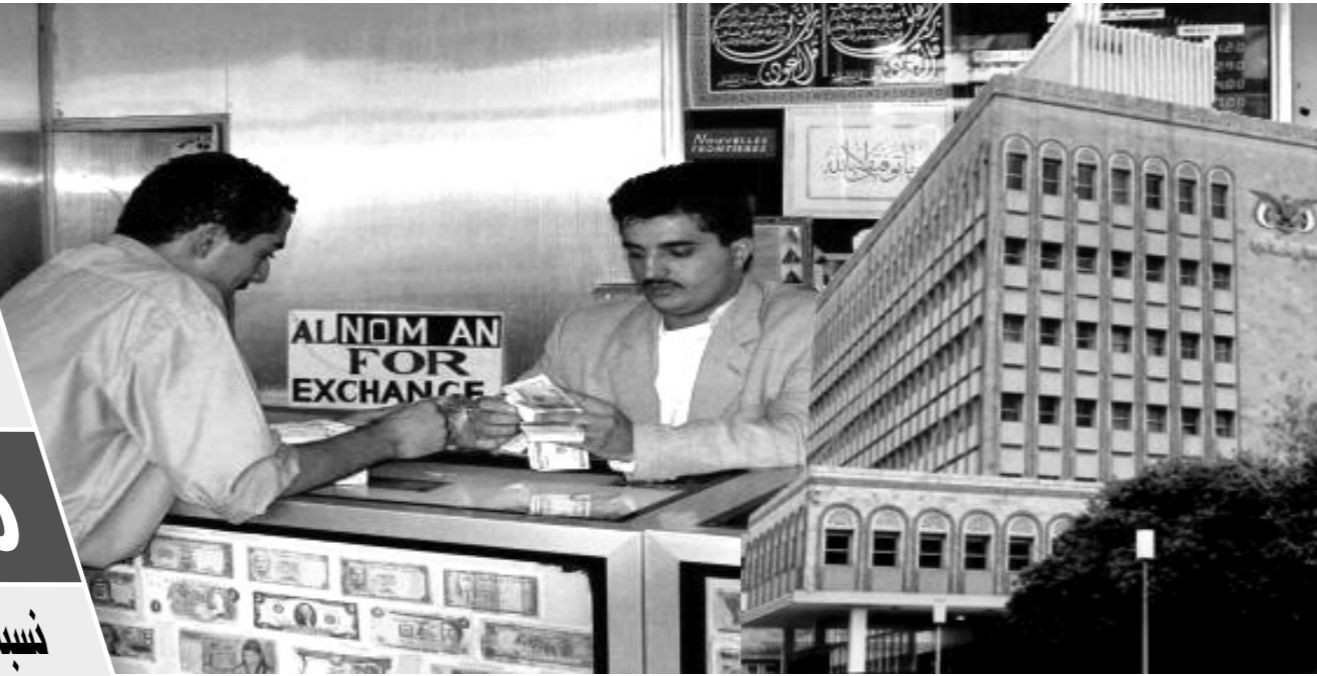
3,3

مليار دولار مقدار تراجع القروض الخارجية وصادرات النفط

34,6%

نسبة الكماش الناتج الفعلي الإجمالي

وأشار إلى تدني الثقة في العملة الوطنية حتى قبل الحرب، إذ بلغت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية في المتوسط حوالي 44% من إجمالي الودائع على الرغم من انخفاض نسبة الفائدة على الودائع بالدولار "4%" في مقابل "15-19%" على الودائع بالعملة الوطنية، فقد تم سحب كثير من الودائع بالعملة الأجنبية، وانخفضت نسبتها إلى 35,5% من إجمالي الودائع.
وجاء في التقرير: "من الأسباب المزمنة لازمة سعر الصرف، ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وعدم تنوع الصادرات، ووجود اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات، واختلال الموازنة العامة للدولة".
وكشف التقرير أنه في عام 2015م وحتى فبراير 2016م لم تستطع البنوك الحصول على طائفة لنقل المبالغ المتراكمة لديها بالريال السعودي من اليمن إلى البحرين أو مؤسسة النقد العربي السعودي وتحويلها إلى دولار بسبب الحرب الجارية في البلاد، ما نتج عنه تراكم أرصدة المصارف وشركات الصرافة بالريال السعودي مقابل شحّة الدولار، وتأثرت قدرة البنوك في تغطية اعتمادات الواردات، ما ساهم في تفاقم أزمة سعر الصرف.
وأوضح أن البنوك اليمنية تقوم في العادة بتجميع أرصدة من الريال السعودي وإرسالها إلى البحرين شهرياً، ثم ترسل إلى الدمام ويتم تحويلها في مؤسسة النقد العربي السعودي إلى الدولار، وتقتيد هذه المبالغ في حسابات البنوك اليمنية في البنوك العالمية بالدولار، وبالتالي تكون البنوك اليمنية قادرة على تمويل وفتح الاعتمادات للتجار لشراء واستيراد السلع.



مقارنةً بحوالي 3,1 مليار دولار عام 2014م، فضلاً عن ضعف الجدارة الائتمانية للاقتصاد اليمني، وبالتالي انخفاض الثقة في العملة الوطنية.
وعزا التقرير الحكومي أزمة سعر الصرف إلى جملة من الأسباب الاقتصادية المحلية، أبرزها ضعف الإشراف والرقابة على حركة البيع والشراء للدولار في البنوك وشركات الصرافة، ما يسهل المضاربة في العملات الأجنبية.
ولاحظ أن عدد مكاتب وشركات الصرافة "حوالي 400" يتجاوز حجم السوق، ما يسبب الرقابة على أنشطة الصرافين.
وبيّن التقرير أن الزيادة الحادة في معدّل التضخم المحلي، وكونه أكبر من التضخم العالمي، تضعف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية وتندثر قيمتها، حيث يتجهون نحو اقتناء العملات الأجنبية أو الأصول الثابتة.

على سعر الصرف.
وأفاد التقرير بأن التآكل السريع لاحتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي من 4,7 مليار دولار في نهاية عام 2014م إلى 2,1 مليار دولار في نهاية عام 2015م، أدى إلى تدني قدرة البنك المركزي على التدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال ضخ العملات الأجنبية المطلوبة في السوق من أجل حماية سعر الصرف.
وارتفعت مبيعات البنك المركزي من النقد الأجنبي للبنوك وشركات الصرافة من 404 ملايين دولار عام 2014م إلى 667 مليون دولار عام 2015م، ومع ذلك استمر تصاعد سعر الصرف.
كما أدى تراجع الاحتياطي الأجنبي إلى صعوبة الاستمرار في توفير النقد الأجنبي اللازم لتغطية فاتورة واردات اللوقود والسلع الأساسية بسعر الصرف الرسمي، حيث قدّم البنك المركزي حوالي 1,9 مليار دولار عام 2015م

ورأى التقرير أن "إيقاف تدهور سعر الصرف وإنقاذ الوضع المالي والاقتصادي للبلاد يتطلب إجراءات عاجلة أهمها الحصول على وديعة نقدية في البنك المركزي بخمسة مليارات دولار تعيد للريال اليمني عافيته ولاقتصاد بعض استقراراً، وتقديم دعم مباشر لسد عجز الموازنة العامة للدولة".
وتراجع سعر صرف الريال مقابل الدولار من 215 قبل تفاقم الصراع المسلح والحرب العدوانية على اليمن أواخر مارس 2015م إلى أكثر من 270 ريالاً منذ نهاية فبراير الماضي وحتى الآن.
وعلى الرغم من الاتفاق بين البنك المركزي وجمعيتي البنوك والصرافين على العمل وفق سعر صرف موازٍ للدولار عند 250 ريالاً، إلا أنه لم يتم الالتزام بهذا الاتفاق.
وقال التقرير: إن "السمة الغالبة على سعر الصرف هي التصاعد إلى أعلى باستثناء فترات قصيرة، وذلك كان وما زال المواطن العادي يعاني من تراجع القوة الشرائية للعملة الوطنية وتدهور مستويات المعيشة".
وقدّر التقرير حجم الفجوة التمويلية في الموازنة العامة للدولة للعام الحالي بـ 5,8 مليار دولار بدون احتياجات إعادة الإعمار، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بـ 34,6% وتصاعد معدّل التضخم بأكثر من 30% عام 2015م.
ولم يغفل التقرير "التدني الشديد في تدفق موارد النقد الأجنبي من الخارج إلى اليمن، بسبب توقف صادرات السلع والخدمات وتعطل السياحة والاستثمارات الأجنبية، وتعليق المنح والقروض التنموية، وخروج معظم السفارات والمنظمات المانحة، ما يعني شحّة عرض النقد الأجنبي، وبالتالي تفاقم أزمة سعر الصرف".
ومنذ أبريل 2015م، توقفت موارد الموازنة العامة للدولة من النقد الأجنبي "منح وقروض خارجية، وصادرات نفط وغاز"، حيث تراجعت من أربعة مليارات دولار عام 2014م إلى 700 مليون دولار عام 2015م، بنسبة 82%.
كما توجد عوائق أمام التحويلات الواردة من الخارج بالدولار، وعلقت البنوك الخارجية التعامل مع البنوك اليمنية في مجال التحويلات وفتح الاعتمادات، وكشف التقرير أن الاقتراض المباشر من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بمبلغ 763,2 مليار ريال "6,6 مليار دولار" عام 2015م، ساهم في زيادة العرض النقدي وارتفاع التضخم وزيادة الضغوط

قائمة سوداء بالمهريين والشركات والتجار المتعاونين معهم



كما وجّه بتفعيل غرفة العمليات المشتركة بما يخدم أنسياب المعلومات ويساعد على سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المواد المهزبة، والمكافحة المبكرة لعمليات التهريب.
وأكد الاجتماع على أهمية تفعيل الوحدة الأمنية التي تم إعدادها في الفترة السابقة وتوزيعها على المنافذ الجمركية للقيام بدورها في مكافحة التهريب، إضافة إلى تفعيل دور المحاكم المتخصصة في النظر بهذا النوع من الجرائم.
ووجّه بتشكيل لجنة لإعداد تصورات عملية ومصنوفة تنفيذية ومزمنة بأدوار جميع الجهات على نحو واضح ومفصل، واستيعاب ما تم تقديمه في هذا الاجتماع، على أن تقدّم هذه المصنوفة التنفيذية إلى الاجتماع القادم للجنة.
وأوصى الاجتماع بإضافة وزارة الإعلام ومصحة الضرائب والنائب العام وأمين عام مجلس الوزراء إلى قوائم اللجنة العليا وذلك انطلاقاً من دورهم الحيوي ضمن منظومة مكافحة التهريب.

وأكد الاجتماع على إضافة مكافحة التهريب الضريبي إلى نشاط اللجنة العليا باعتباره لا يقل خطراً عن التهريب.
وأشار الاجتماع إلى أهمية تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على جميع الجهات المعنية وذات العلاقة بعملية التهريب، وتوفير الحوافز المناسبة والمشجعة للعاملين في هذا المجال ومحاسبة كل من يثبت تواطؤه أو مشاركته بأي شكل من الأشكال مع المهريين، لافتاً إلى أهمية الدور الإعلامي الذي ينبغي أن تضطلع به وسائل الإعلام في التوعية بمخاطر التهريب على الاقتصاد الوطني وصحة وسلامة المجتمع، وتعريف الرأي العام بعمليات التهريب التي يتم ضبطها والمهريين والتجار المتعاونين معهم.
ووجّه الاجتماع مصلحتي الجمارك والضرائب بإعداد قائمة سوداء بالمهريين والشركات والتجار المتعاونين معهم بأي شكل من الأشكال، وفقاً للقانون والإجراءات المنظمة لذلك.

ناقشت اللجنة العليا لمكافحة التهريب في اجتماعها بصنعاء، عدداً من المواضيع المتعلقة بتفعيل مهامها وأداء واجباتها المنصوص عليها في قرارات تشكيلها، بما يحقق دورها الفاعل في الحد من نشاط التهريب لما له من مخاطر على الاقتصاد الوطني وصحة المجتمع، واستعرضت اللجنة الورقة المقدمة من مصلحة الجمارك عن تشخيص ظاهرة التهريب وآثارها، وعرض موجز عن تفشي هذه الظاهرة بسبب العدوان السعودي والحصار المفروض وسيطرة العناصر الإرهابية على بعض المنافذ البرية والبحرية، فضلاً عن الأضرار البالغة التي يتكبدها القطاع الصناعي اليمني نتيجة ذلك.
ووقفت أمام أوضاع التهريب ومناخه ودور الجهات المعنية وذات العلاقة وفي المقدمة الجيش والأمن في السيطرة وضبط التهريب إضافة إلى المعالجات والمقترحات الكفيلة بمكافحته، وتمتنت الجهود التي بذلتها مصلحة خفر السواحل في فترة سابقة في مجال مكافحة التهريب. وأشارت إلى أهمية تفعيل دورها في المرحلة الراهنة.

وأكدت اللجنة بهذا الخصوص على تنسيق الجهود بين جميع الجهات المعنية على المستوى المركزي والمحلي وتحديد الإجراءات المشتركة الكفيلة بتحقيق الدور التكاملي لمكافحة التهريب والحد من آثاره المتعددة على الجوانب الاقتصادية والصحية والاجتماعية.. وولفت إلى ضرورة التركيز على الرصد المبكر والمتابعة لعمليات التهريب وتحقيق الدور التكاملي المسؤول والسيطرة في الميدان لضبط عمليات المهريين واتخاذ الإجراءات القانونية إنزائها على نحو عاجل.
وشدّدت على أهمية تحقيق السيطرة على مستوى كافة المنافذ، وتفعيل أجهزة الضبط القضائي ودورها الحيوي في التسريع بإجراءات التقاضي المرتبطة بعمليات التهريب، واتخاذ إجراءات رادعة وسريعة ضد من يثبت تورطهم بهذا النشاط.
وأكدت اللجنة على تشديد العقوبات على المهريين وإخضاعهم للإجراءات القانونية الرادعة على نحو عاجل. وولفت إلى أهمية قيام الجهات المعنية بإتلاف المواد المهزبة المعروفة عنهما بالإضرار بالصفة العامة فور ضبطها.

فقراء اليمن يزدادون فقراً

استهدف برنامج المعونات النقدية الإنسانية خلال الأشهر الستة الماضية الأسر المهمشة والأكثر فقراً، وغطى خمسة آلاف أسرة في أمانة العاصمة "صنعاء"، ويجري حالياً دفع آخر معونة مالية بواقع 21,5 ألف ريال للأسرة الواحدة في الشهر، وتصرف المبالغ بموجب بطاقة ممغنطة لرية الأسرة بحيث يتم الاستفادة من الدعم في توفير الغذاء والأساسيات للأطفال.



لمدة ستة أشهر لكل أسرة، واعتمد البرنامج تسليم المساعدات للأسر التي لديها أطفال، وبواسطة الأم "ربة الأسرة" كونها الحارص على أطعام أطفالها، بمعنى أنه تم خلال الأشهر الستة الماضية صرف ما إجمالي قيمته 645 مليون ريال للأسر المستفيدة في صنعاء عبر بنك الأمل وبإشراف من صندوق الرعاية الاجتماعية ورقابة فنية وميدانية من قبل شركة برودجي للمسوحات، وتمثلت الرقابة على التوزيع وعلى المستفيدين بالتأكد أن المعونات ذهبت لما يخدم الأسرة وخصوصاً الأطفال.
وفي تعز يستهدف المشروع 15 ألف أسرة. في المرحلة الحالية هناك 7500 أسرة تستلم المعونات النقدية شهرياً في المدينة وبعض مديريات المحافظة.
وستطلق المرحلة التالية خلال شهرين تقريباً، ويشمل التوزيع للأسر المهمشة في المديريات المحاصرة داخل مدينة تعز، بمعنى أن اليونيسيف تمكّنت من الوصول للأسر المتضررة عبر بنك الأمل رغم الوضع الصعب في المدينة ويجري حالياً صرف الدفعة الثالثة من المستحقات.
وتقول "شمس" وهي أرملة فقدت زوجها في يونيو 2011: إن هذه المبالغ المنتظمة ساعدت على إعادة أطفالها للمدارس وشراء الاحتياجات الأساسية والتخلي عن التسول وجمع العلب الفارغة.
وتسعى منظمة اليونيسيف جاهدة لإعادة صندوق الرعاية الاجتماعية إلى العمل وتوفير مبالغ تغطي مستحقات 2015 و2016م لأكثر من 1,5 مليون حالة إما ما يقرب من ثمانية ملايين شخص وهو ما يزيد عن 35% من السكان.

وعقدت اليونيسيف إنجازاً حقيقياً في صنعاء، حول برنامح المعونات النقدية الإنسانية الذي تموله المنظمة ويتم تنفيذه بالشراكة مع صندوق الرعاية الاجتماعية وبنك الأمل للتحويل الأصغر ودعم فني من مؤسسة برودجي للمسوحات.
وتقول "شمس" -أم تحول ثمانية أولاد وبنات متزوجة: إن مساعدات اليونيسيف النقدية غير المشروطة التي تدفع لها ولأطفالها،
ومع توقف صندوق الضمان الاجتماعي واشتداد الأزمة الحالية لم تجد "شمس" وألف الأسر المهمشة في كل اليمن سبيل للعيش إلا بمزيد من العناء، للتسول وللجو، وجمع التوافير الفارغة وبيعها، وهي مهام تشعر "شمس" أنها مهينة ولا تجدي نفعا، إلا بعد من ذلك تقول "شمس" إنها تتضرر وكل أطفالها إلى القيام بهذه المهام كي يمكنهم العيش، الأمر الذي أدى إلى حرمان أولادها من التعليم.
وأجرت اليونيسيف مسوحات على الفئات الأكثر فقراً وتضرراً في ظل الأزمة العاصفة بالبلد، والتي زادت الفقراء فقراً، وكون المجتمع اليمني يقوم في أغلب الأحيان على التكافل الاجتماعي فهناك من يساعده أهله وجماعته وقبيلته، لكن المهمشين وهم فقراء بالأساس لا يوجد لهم سبيل اجتماعي يجتمعهم، فلا يمتلكون ولا أرض ولا أصول ولا قبيلة يمكن أن يستندوا عليها. وموت اليونيسيف مشروع دعم الأسر المهمشة والأسر الفقيرة المحيطة بتجمعاتهم في أمانة العاصمة ومحافظة تعز. واستهدف المشروع الذي انطلق في نوفمبر الماضي خمسة آلاف أسرة في أمانة العاصمة بصرف مبلغ 21500 ريالاً شهرياً